Journal of Humanitarian and Applied Sciences - مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
(رقم الإيداع المحلي 95 / 2020) - (ISSN: 2706- 9087) - (معامل التأثير العربي شهادة رقم: 472 - 2020)
كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار - جـامعة المرقب
Volume 8 – Issue 15 المجلد 8 العدد 15

بعض العوامل الثقافية وعلاقتها بالمشاركة السياسية لدى المرأة الليبية لدى عينة من طالبات الدراسات العليا أكاديمية بنغازي .

أ. محمد بوبكر محمد النحيلي
عضو هيئة تدريس بجامعة درنة

أ . عبد السلام أحمد هلاش
عضو هيئة تدريس بجامعة المرقب

Received: 30/04/2023	Accepted:09/05/2023

Abstract:
This research deals with the problem of cultural obstacles to the role of women in political participation, through a survey of the opinions of a sample of students of the Academy of Graduate Studies in Benghazi, in order to have a better insight to the most important cultural factors affecting the activation of the level of political participation among Libyan women, as they are the most vulnerable social groups to exclusion and marginalization. This field research concluded that there are obstacles that limit the political participation of Libyan women. Theses obstacles are found in the culture of Libyan society, as well as the absence of differences between women inside and outside cities.

Keywords: Political Participation, Benghazi, Liyan Woman.

الملخص :

يتناول هذا البحث مشكلة المعوقات الثقافية لدور المرأة في المشاركة السياسية ، من خلال استطلاع آراء عينة من طالبات أكاديمية الدراسات العليا بنغازي . لمعرفة أهم العوامل الثقافية المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية لدى المرأة الليبية، لأنها أكثر الفئات الاجتماعية عرضة للإقصاء والتهميش . وتوصل هذا البحث الميداني إلى نتائج أهمها : وجود معوقات ثقافية تحد من المشاركة السياسية للمرأة الليبية تجدرت هذه المعوقات في ثقافة المجتمع الليبي ، كذلك عدم وجود فروق بين النساء داخل المدن وخارجها .

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، بنغازي، المرأة الليبية.

المقدمة:

يرتبط موضوع المشاركة السياسية بعضوية الفرد في الجماعة، والفرد كمواطن سياسي من أجل الوصول بالمجتمع إلى أفضل أنماط السلطة التي تحقق الاستقرار والتوازن والنظام. (أبراش، 1998، 223) . فالمشاركة السياسية تعد من أهم العوامل المحافظة على تحقيق وتقدم المجتمعات الإنسانية والوصول بها إلى توزيع أنماط القوة بدون أي صراع أو نزاع يهدد كيان الحياة الاجتماعية ويسبب الخلل والاضطراب لأنظمتها السياسية والاقتصادية .... الخ . فالمشاركة السياسية ليست مجرد مشاركة ومراقبه للقرارات السياسية الصادرة من الحاكم للتقويم والضبط بل هي عبارة عن مشاركة في عملية التنمية بأبعادها السياسية و الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ... وغيرها ؛ من خلال تكافؤ الفرص بين جميع شرائح المجتمع دون إقصاء أو تهميش (حدادي،85:2020) . ومن أهم هذه الشرائح هي شريحة المرأة التي تعتبر الركيزة الأساسية والنواة في بنية أي نظام اجتماعي وتطوره وتقدمه ؛ لأنها الأم والأخت والزوجة والمعلمة ولكل دور من هذه الأدوار تأثير على نسيج المجتمع، ولذلك

فان دورها في المشاركة يعتبر من أهم الركائز الأساسية التي تساعد على بناء وتوزيع القوة وتتأثر هذه المشاركة بكثير من العوامل النفسية والاجتماعية والبيولوجية .... الخ ، ومن أهم هذه العوامل من وجهة نظر الباحثان المبنية على استقراء تجارب بعض الدول المتقدمة العوامل الثقافية ؛ وذلك لأن الثقافة هي الأساس التي تنظم البنية المعرفية للأفكار من خلال رواسب تجدرت في البنية التحتية للجوانب المعنوية للمجتمع وانعكست في سلوك وأفعال الناس في شكل ميول واتجاهات وقيم تحدد المرغوب وغير المرغوب من خلال وجهة نظرها، ومن أهم هذه العوائق الثقافية التنميط النوعي التي تترسب جذوره في مؤسسات التنشئة الاجتماعية منذ نشأة الأفراد، وكذلك العادات والتقاليد والأمثلة الشعبية، والقيم، والمعايير، والفهم الخاطئ للنصوص الدينية والسنة النبوية، وبذلك أصبحت من أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة للمشاركة السياسية في المجتمع الليبي.

وعليه يهدف هذا البحث إلى التحقق من تحليل ومناقشة اتجاه العوامل الثقافية والاجتماعية، وذلك من خلال تحديد الأصول الفكرية والقيمية للثقافة باعتباره محور المشاركة السياسية .

1. مشكلة البحث:

يعتبر تقسيم الكائنات الحية بما فيها الإنسان إلى طائفتين الذكور والإناث واحد من أهم الحقائق الأساسية في الحياة ، ولذلك لا يمكن فهم وضع المرأة في مختلف الثقافات دون مقارنتها بوضع الرجل في إطار النظم الأساسية التي تظم الصلات الاجتماعية بين الجنسين ونظرت المجتمع لهما، من حيث الأدوار والإمكانيات والوظائف التي تجعل كل منهما مواطنا في مجتمعه يحقق أهدافه وفق النظرة المنمطة له (عباسي،2019 ,194- 196).

ومن بين هذه الأدوار الدور السياسي الذي ينعكس في توزيع القوة والسلطة بين الجنسين، مرورا بمؤسسات التنشئة إلى البناء الاجتماعي ، فبالرغم من التغيرات التي طرأت على أنساق البني الاجتماعية بما تحتويه من منظومة شبكة العلاقات ، وكذلك البني الثقافية بما تحتويه من قيم وعادات وتقاليد تحدد الإطار التصوري لعقلية المجتمع حول مكانة المرأة أسوةٌ بالرجل وخاصة في المجتمعات التي لا تزال تحتفظ ببعض رواسب الإرث الاجتماعي والثقافي الذي يؤثر على مشاركة المرأة وأهميتها في العمل السياسي وهذا ما أصبح حجر عثر أمام مكانة المرأة السياسية في المجتمع الليبي وتمكينها من المشاركة في بناء النظم السياسية التي تعاني الكثير من المشاكل بعد حدوث الكثير من النزاعات والصراعات؛ ومن خلال اطلاع الباحثان على ما تيسر لهم من دراسات حول دور المرأة في المشاركة السياسية لم يجدوا حسب علمهم في المجتمع المحلي دراسة تهتم بالمعوقات الثقافية لدور المرأة في المشاركة السياسية؛ مما أثار فضولهما لدراسة هذا الموضوع الذي يهدف لتعرف على أهم العوامل الثقافية لمشاركة المرأة في العمل السياسي من وجهة نظر طالبات الأكاديمية الليبية – بنغازي .

2. أهمية البحث:

ويقصد بها النتائج المترتبة على القيام بهذا البحث من الناحية العملية والنظرية وتنعكس في الآتي:

1- قلة الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع وخاصة على مستوى البيئة المحلية.

2- فهم وتأويل الظروف الموضوعية والشخصية لدور الثقافة في الارتقاء أو انهيار مكانة المرأة في الفعل السياسي.

3- من خلال وصف هذه الظاهرة وتفسيرها يتسنى للمجتمع التنبؤ بمشاركة المرأة في الفعل السياسي من عدمه.

4- من خلال هذا البحث سيتم إثراء الناحية العلمية بأهمية مكانة المرأة ودورها السياسي من خلال الإعلام والندوات وورش العمل من أجل النهوض بالتنمية السياسية والاجتماعية والبشرية في العدالة بين الدورين المنمطين "الذكور والإناث" في المشاركة السياسية.

3. أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي للتحقق من الهدف العام: التعرف على أهم العوامل الثقافية المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية لدى المرأة الليبية .

وينعكس عن هذا الهدف مجموعة أهداف فرعية، أهمها :

1- التعرف على مستوى المشاركة السياسية لدى المرأة الليبية .

2- التعرف على أهم الفروق في المشاركة السياسية لدى المرأة الليبية حسب التخصص ، والعمر ، والدخل ، والحالة الاجتماعية , والبيئة .

3- التعرف على علاقة المشاركة السياسية بالعوامل الثقافية في ضوء التخصص والعمر, الدخل والحالة الاجتماعية , والبيئة .

5. تساؤلات البحث:

1 – ما أهم العوامل الثقافية المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية لدى المرأة الليبية؟

2- ما مستوى المشاركة السياسية لدى المرأة الليبية؟

3- ما أهم الفروق في المشاركة السياسية لدى المرأة الليبية حسب التخصص والمعمر, الدخل, الحالة الاجتماعية , والبيئة ؟

4- ما علاقة المشاركة السياسية بالعوامل الثقافية في ضوء التخصص والعمر, الدخل, والحالة الاجتماعية , والبيئة؟

6.مفاهيم ومصطلحات البحث:

أولاً: المشاركة:

تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن في المجتمع، أي بهدف التأثير في اختيار السياسات العامة، في هذا المجتمع وإدارة الشؤون العامة، أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي أو قومي أو عرقي (عليوة وآخرون، 2000، 15).

كما يعرف بعض الباحثين المشاركة السياسية بأنها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وهي تشمل النشاطات المباشرة والنشاطات الغير مباشرة ومن أمثلة النشاطات السياسية المباشرة – تقلد منصب سياسي، عضوية الحزب، الترشح في الانتخابات، التصويت، مناقشة الأمور العامة، الاشتراك في المظاهرات العامة(السويدي،2001 ,159) وهي الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حُكامهم و ممثليهم، و المساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر، أو غير مباشر، ولذلك فان المشاركة السياسية ليست مجرد تصويت في فترة الانتخابات بل توجه عاماً و اهتماماً واضحاً من قبل المواطنين بقضية القرار السياسي و نتائجه (غليون وآخرون ،12,2004)، ويقصد بها في هذا البحث تمكين المرأة في المراكز السياسية في المجتمع الليبي .

ثانيًا: المرأة :

هي كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية الكاملة أسوةٌ بالرجل ولها حقوق وعليها واجبات متساوية لما للرجل في جميع المجالات دون استثناء (أبو مصلح، 2006, 76)، ويقصد بها في هذا البحث إن المرأة نصف المجتمع ويجب أن تكون متساوية مع الرجل في قانون المنح التي تقدم فلا يكون الأمر مقتصر على الرجل فقط فيما يخص المشاركة السياسية للمرأة الليبية.

ثالثاً: الثقافة :

هي قواعد السلوك والمعتقدات والتقنيات المادية والقوالب الفكرية التي تتميز بها مجموعة بشرية عن أخرى وتؤثر على صناعة واقعها الحضاري(عمر،2000، 36). ويرى الباحثان بناءً على ما سبق إن الثقافة هي الكل المركب من العادات والتقاليد والقيم، وكذلك الجوانب المادية بكل تجلياتها في المجتمع الليبي التي تحمل تصورات تنعكس في عقول الأفراد وتؤثر على أفعالهم وسلوكهم اتجاه القضايا السياسية في المجتمع, أما إجرائياً فيقصد بها تأثير العادات والتقاليد في مجتمع الدراسة على دور المرأة المتعلمة والمكانة السياسية .

ثانيا: أدبيات البحث

أولاً: النظرية المفسرة (الإطار النظري) .

اتخذَ الباحثان النظرية البنائية الوظيفية منطلقاً لدراسة موضوع مشاركة المرأة في العمل السياسي، إيماناً منها بأن المرأة كعنصر بشري، تملك مثلها مثل الرجل قدرات وكفاءات عديدة ، مما يؤهلها بأن تقوم بادوار فاعلة في مراكز النفوذ والزعامة و بهذا تستطيع المرأة أن تحقق لنفسها وضعا جديدا في المجتمع و تكتسب قوة كتلك التي يتمتع بها الرجل في النشاط السياسي.

حيث تعتبر النظرية البنائية الوظيفية من النظريات الرائدة والأساسية في علم الاجتمـــــاع المعاصر، وترجع أصولها الفكرية إلى الاتجاه الوظيفي في علم النفس وبخاصة النظرية الجشتالطية (لطفي، 2009 ، 49) . حيث إن فكرة البناء الاجتماعي ليست فكرة حديثة العهد بل أنها تمتد إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما ظهرت في كتابات " مونتسكيو " وحينها ظهرت فكرة النسق الاجتماعي على أساس أن مظاهر الحياة الاجتماعية تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متسقة وذلك عندما تحدث "مونتسكيو" عن القانون وعلاقته بالتركيب السياسي والاقتصادي والدين والمناخ وحجم السكان والعادات والتقاليد وغيرها ، مما يشكل في جوهره فكرة البناء الاجتماعي (إسماعيل ، 1982 ، 228).

وعلى ضوء النسق السوسيو- سياسي، أي تلك التنظيمات السياسية التي يسود فيها نوع من الاعتماد و التساند المتبادل ويمثل هذا الاتجاه العالم الاجتماعي الأمريكي تالكوت بارسونز (1902- 1979) وسميلر،.إذ يؤكد بارسونز أن القوة تسهل عمل النسق السياسي، وبهذا يعني انه ما لم يملك بعض الأفراد القوة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات واستحداث أفعال جديدة لرؤية تنفيذ هذه القرارات، فان ظواهر كثيرة لن تنفذ.(بيرس، 1985 ، 105) .

ومن هنا تؤكد البنائية الوظيفية" البارسونزية "على أن المشاركة السياسية تعد قاسم مشترك بين كل من المواطنين وجماعات المصلحة، حيث يلجا إليها الطرفان تدعيما للنظام السياسي وبمشاركة المواطن ودعمه ، مما يمكن السياسة أن تبرز القيادات المسئولة، كما تسعى إلى تحقيق المطالب المجتمعية العريضة (عاطف ، 1995 ، 27) .

ورغم تعدد أراء العلماء حول مفهوم الوظيفية إلا أنهم يجمعون فيما بينهم على بعض القضايا التي تشكل في جملتها الصياغة النظرية للوظيفية في علم الاجتماع وقد حصر " فان دن برج " هذه المفاهيم في ست قضايا هي:

1) النظرة الكلية للمجتمع باعتباره نسقا يحتوي على مجموعة من الأجزاء المتكاملة.
2) رغم أن التكامل لا يكون تاما على الإطلاق إلا أن الأنساق الاجتماعية تخضع لحالة من التوازن الديناميكي.
3)إن التوازن والانحرافات والقصور الوظيفي يمكن أن يقوم داخل النسق.
4) يحدث التغير بصفة تدريجية تلائمية.
5) يأتي التغير من مصادر ثلاثة تتمثل في تلاؤم النسق وتكيفه والنمو الناتج عن الاختلاف الوظيفي والتجديد والإبداع.
6) العامل الأساسي في خلق التكامل الاجتماعي يتمثل في الاتفاق على القيم (شتا ، 1993 ،304) .

هذا باختصار مفهوم النظرية البنائية الوظيفية. وقد تم اختيار هذه النظرية لتوجيه البحث لأنها أولا: نظرية اجتماعية بحثه وموضوع العوامل الثقافية وتأثيرها على المشاركة السياسية للمرأة الليبية، يعتبر موضوع اجتماعي بحث وثانيا: لتركيزها على النسق والنظام والوظيفة التي هي عناصر أساسية في دراسة موضوع البحث.

ثانياً: مفهوم المشاركة السياسية والمعوقات الثقافية.

1. المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة:

يكتسب الإنسان مكانة المشاركة السياسية التي تعتبر سلوك متعلم، في حياته من خلال الأسرة والمجتمع والمدرسة والعمل، وتتضمن مختلف النشاطات الإدارية التي يسهم فيها الأفراد في تحديد السياسة العامة للدولة، لذا فهي ممارسة وليست اعتقاد فقط، فشعور الفرد وقناعته بان المشاركة في الانتخابات هو واجب وطني دون أن يجسد ذلك بالمشاركة في عملية الاقتراع لا تعد مشاركة في الحياة السياسية (أبرش، 1998 ، 248) . كما أن المشاركة السياسية مرتبطة بقناعة الفرد وإيمانه بهذه المشاركة ، إذ يعكسان سلوكاً معيناً يمارس في المجتمع كالجمعيات والنوادي والأحزاب أو التصويت والتظاهر...الخ . والمشاركة السياسية تأخذ أنماطا مختلفة منها المشاركة التقليدية كالتصويت، والمناقشة السياسية والقيام بحملات انتخابية أو الاتصال بشخصيات وقيادات سياسية وإدارية، ومنها أيضا المشاركة غير التقليدية، وتتمثل في التقدم بشكاوي ضد النظام السياسي أو العصيان المدني أو المظاهرات أو الاجتماعات ، وكذلك مختلف أعمال الشغب ، والعنف كالانقلابات العسكرية ، وحرب العصابات (أبرش ، 1998،251). وهنا يمكن القول أن المشاركة السياسية عبارة عن سلوك اختياري إرادي متعلم يقوم به الأفراد، غايته الأساسية التأثير على السياسة العامة أو اختيار الحاكم، ومما يذكر إن بعض أنماط المشاركة قد يغيب في بعض النظم، كما تتفاوت أهمية نفس نمط المشاركة من بلد إلى آخر، بل حتى في نفس البلد من فترة إلى أخرى (عبد الوهاب، 1999، 27) . كما تؤدي المشاركة السياسية إلى تحسين العمل السياسي وذلك بزيادة قنوات الاتصال بين المواطنين والحكام ، مما يزيد في ارتباط الفرد بالدولة وأنظمتها وأهدافها، ويرفع من وتيرة الولاء والشعور بالمسؤولية ويحسن الأداء، ويحقق

التجانس الاجتماعي، والقضاء على صور التفاوت بين الأفراد عن طريق المساواة بينهم، فهي تشكل الشرط الأساسي لتنمية المجتمع.

وتساهم المشاركة السياسية في نشر الوعي وتنبه كلا من الحاكم والمحكوم إلى واجباته ومسؤولياته وحقوقه ، وبفضلها يصبح الحكام أكثر تجاوبا وأشد حساسية لاحتياجات ومصالح المحكومين، وتتوزع القيم السلطوية بصورة أكثر عدالة . وتؤثر مجموعة من العوامل السياسية والقانونية والاجتماعية والدينية في معرفة دوافع انخراط المواطن في العملية السياسية. وتتأثر المشاركة السياسية للأفراد في الحياة العامة بمتغيرات كثيرة، بعضها كمية وبعضها الآخر نوعية تتعلق بالمتغيرات السياسية التي يتعرض لها الفرد، وخصائص خلفيته الاجتماعية من حيث الطبقة والدخل والتعليم والمهنة والجنس والديانة ومحل الإقامة، كذلك مدي توفر وفاعلية القنوات المؤسسية للتعبير عن آرائه والعمل السياسي (النقشبندي و مخادمة،2001 ، 46) .

إن تعرض المواطن للمتغيرات السياسية يؤدي إلى زيادة احتمالات المشاركة السياسية، ويؤدي هذا التعرض إلى تزويد المواطن بالمعارف السياسية وتنمية اهتماماته العامة (الدجاني، 1989، 46). وهكذا فعملية المشاركة السياسية تتأثر بعدة عوامل متنوعة منها ما هو سياسي ، وثقافي واقتصادي ، ونفسي أيضا، إلا أن التفاوت بين المجتمعات ثقافياً واجتماعياً ينعكس على التفاوت في طبيعة المشاركة السياسية ودرجتها وقنواتها، ورغم ذلك فقد أجمعت الدراسات والبحوث المعنية بالمشاركة السياسية على أن العوامل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ...الخ من المتغيرات تؤثر بشكل أو بأخر على اتجاهات الأفراد وسلوكهم نحو المشاركة السياسية.

ويمكن اعتبار المشاركة السياسية ركيزة أساسية للديمقراطية، إذ يتوقف تطور الديمقراطية على مستوى إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع. كما إن المشاركة السياسية الجادة والهادفة هي التي تخلق معارضة قوية، وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها، وتحويلها إلى ممارسة يومية عند أفراد الشعب، وهي من الوسائل الهامة لمقاومة الظلم والاستبداد (الشرعة، 1999، 25-26).

2. **المعوقات الثقافية لمشاركة المرأة الليبية في المجال السياسي.**

1. **الفهم الخاطئ للدين فيما يخص المشاركة السياسية للمرأة المسلمة:**

أُسُي تفسير بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية لتتماشي مع آراء أنصار حرمان المرأة من حقوقها السياسية أو تولي أو مزاولة العمل السياسي داخل المجتمع. وفي الواقع ينقسم جمهور الفقهاء وبعض المعاصرين حول هذه القضية إلى قسمين: قسم يرى عدم إعطاء المرأة حقوقها السياسية، وقسم أخر يرى أن الإسلام لم يحرم المرأة حقوقها السياسية باستثناء رئاسة الدولة.

إن التوظيف الخاطئ للدين وفهم تعاليمه وأحكامه فهماً سطحياً، دون الإحاطة بالمقاصد الشرعية، ودون اعتبار لما تمتاز به الشريعة الإسلامية من مرونة وقابلية لاستيعاب المشكلات ومواكبة التطور قد أدى إلى تعطيل دور المرأة وفاعليتها في المجتمع، ومنعها من فرص الارتقاء بقدراتها وإمكانياتها (اليسير،2004، 7).

2. **التمييز الجنسي المستمد من بعض العادات والتقاليد والأعراف والتحدر في المجتمع الأبوي:**

يستند التمييز بين الرجل والمرأة إلى المشاعر والعواطف و الانفعالات أكثر من اعتماده على العقل والمنطق. وإذا ما كانت هناك محاولة للتأثير على الناس وإقناعهم عن طريق عقولهم ضد مشاعرهم، فإن المهمة تزداد صعوبة، لاسيما إذا كان هؤلاء الناس

يؤمنون بالعادات والتقاليد أكثر مما ينبغي، إضافة إلى اعتقادهم بأن سيطرة الرجل على النساء ليست سيطرة قوة ؛ لأن النساء يقبلن طواعية وعن رضا وبلا تذمر أو شكوى، غير إن هذا الاعتراض مردود عليه من زاويتين، الأولى: أن استسلام النساء وخضوعهن وقبولهن للتمييز بينهن وبين الرجال لا يعني القبول والرضا طواعية، فهناك عدد كبير من النساء لا يقبلن هذا الوضع. والثانية: إذا كانت الكثرة الغالبة من النساء تستسلم للوضع الراهن، فينبغي علينا إن نتذكر انه ما من طبقة مستعبدة طالبت بالحرية الكاملة مرة واحدة، فمن القواعد المعروفة إن من يعيشون تحت السيطرة لحقبة طويلة لا يبدؤون قط بالمطالبة بالقضاء على السلطة نفسها، بل بتعديل استخدامها. كما إن الرجال من جهة أخرى يرغبون في أن تكون المرأة أما بإرادتها ورغبتها وليس بالإكراه (السعداوي،1990، 110). وبهذا استخدموا جميع الوسائل لاستبعاد عقول النساء، بما في ذلك الوسائل التربوية لتحقيق هذا الغرض، وهكذا تنشا المرأة على أن المثل الأعلى لشخصيتها هو النقيض المباشر لشخصية الرجل (عبد الفتاح،1984، 11).

إن اعتقاد الناس من وجود فروق بين طبيعة الرجل والمرأة مردود إلى الظروف الاجتماعية التي اكتنفت حياة كل منهما. وإذا كان التمايز بين الرجل والمرأة يعود إلى الاختلاف في طبيعة كل منهما. ما احتاج الأمر إلى قوانين تحمي سيادة الرجل، وتكفل عبودية المرأة. وإذا كانت طبيعة المرأة هي التي أعاقتها عن أداء بعض الوظائف، فلماذا اللجوء إلى سن القوانين لمزاولة هذه الوظائف؟

إن المجتمع التقليدي يقف من الأنثى موقفاً فيه الكثير من التحيز ضدها، ومحاباة الذكر على حسابها.وهذا ما أكدته العادات والتقاليد والأعراف في تشكيل الوضع الراهن للمرأة. ورغم التغير الاجتماعي الذي حدث في العلاقة بين المرأة والرجل، إلا أن هناك فجوة تفصل بينهما لتحول بين المشاركة الإيجابية، ولذلك يجب أن تعطي الفرصة لانتشار بعض الأفكار التي تتيح الفرصة أمام المرأة للمشاركة في المجالات التي لا تزال تكاد تكون مقتصرة على الرجل، بما في ذلك المشاركة في صنع القرار السياسي.

3. الإحساس بالاغتراب وصراع الأدوار :

1. الاغتراب:

تعاني أغلب النساء في المجتمعات العربية من اغتراب شديد، فهي مطلوب منها أن تستخدم أسلحة التحرير والقوة نفسها التي يستخدمها الرجل، فتتعلم وتعمل وتحمي نفسها من خلال ما يمكن أن تصل إليه من نضج حسي وعقلي ، ومع ذلك فالمتوقع منها من قبل المجتمع هو التبعية لزوجها وطاعته والرضوخ لرغباته.وهنا تجد المرأة نفسها في حالة من الاغتراب ؛ لأنها مطالبة بتحقيق أشياء لا يمكن تحقيقها أحيانا ؛ فمطلوب منها إن تتعلم وتكسب وتستقل .... الخ ، ولكن في حقيقة الأمر إن أبدت أية ممارسة حقيقية لهذا الاستغلال فإنها تعاقب عقاباً شديداً؛ وذلك لأنها ما زالت تُقيم من حيث هي جسد ناقص أو عاجز أو فاتن(الساعاتي،1999 ، 92) .

على الرغم مما أتيح للنساء من فرص التعليم والعمل ... وغيرها . مازالت النظرة إلى المرأة ليس راجعا للعادات والتقاليد التي تسود في المجتمع وحسب ، بل إن التعليم الذي أتيح للمرأة قد عجز في حقيقة الأمر عن خلق حلقة وصل بين الأفكار

والمفاهيم الجديدة للحرية والمساواة بين الجنسين التي تزخر بها المناهج التعليمية، وبين الأفكار والمعتقدات القديمة التي يؤمن بها المجتمع والسائدة فيه .

2. صراع الأدوار :

يطلق هذا الاصطلاح ليعني ذلك الموقف الذي يقع فيه الإنسان في اختيار صعب أو مستحيل بين مختلفين (الساعاتي،1999: 69). فالمرأة العربية في المجتمع الحديث تدرك إنها في صراع، وإنها تقع في اختيار صعب بين دورها كامرأة وزوجة ودورها كمواطنة لها حقوق المواطنة والمشاركة السياسية، فالمرأة العربية تواجه صراعا في الأدوار يمكن إرجاعه إلى:

_ تعدد الأدوار: حيث تجد المرأة نفسها مضطرة لتأدية أكثر من دور .

_ الخلط في تعريف الأدوار: عندما أصبحت المرأة تمارس قوة أكبر من تلك التي كانت لها من قبل، أضحى الكثير من النساء والرجال يجدون مشقة في تقبل الأدوار الجديدة (الساعاتي ،70،1999) .

_ العنف الرمزي ضد المرأة: ((إن العنف الرمزي شكل من أشكال السلطة يمارس على الجسد بطريقة مباشرة، وكأنه يملك مفعولا سحريا؛ إذ أن ذلك يتم خارج كل إرغام... إلا أن هذا السحر لا يكون مؤثرا إلا إذا ارتكز على استعدادات كاملة في عمق الجسد))(المرنيسي،2002 ،17)، بمعنى إن هذا النوع من الهيمنة يرتكز على جسد يمتلك ويُصان ويخبا أو يعرض.

واستنادا إلى ما سبق يمكن القول إن الصورة المثالية التي تصدرها الدول للمرأة العربية هي شكل من أشكال الثقافة الذُكورية، وشكل من أشكال العنف ضد المرأة، وهو ما يشمل أهم معوق من المعوقات الثقافية التي تحد من نمو شخصية المرأة وعقلها، وبدلا من أن تخدم الأفكار الجديدة للمرأة في إثبات استقلاليتها وحريتها ومساواتها مع الرجل، تحولت إلى عامل معوق لها، ومساعد في ترسيخ أفكار عصر الحريم، وتُنسى المرأة أن لها حقوق قانونية تمنحها الحياة الكريمة، والمشاركة في بناء المجتمع اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً... الخ .

3. المرأة في التراث السوسيولوجي:

احتل الاهتمام بتقسيم العمل بين الرجل والمرأة اهتماما كبيرا في الكتابات السوسيولوجية منذ فترة طويلة، ترجع إلى كتابات الرواد الأوائل لعلم الاجتماع، فقد كانت لكتابات الرواد الأوائل من مؤسسي هذا العلم أمثال (عبد الرحمن بن خلدون- إميل دوركايم- أوجست كونت- كارل ماركس- هربرت سبنسر - ماكس فيبر) الفضل الكبير في تناول العديد من الموضوعات التي تتصل بالأدوار المختلفة للمرأة كأم، وربة بيت، وعاملة، وزوجة، وبذلك ساهموا في إرساء دعائم عديدة من الآراء النظرية، التي شكلت مكانة المرأة في علم الاجتماع والتي تعتبر مراجع مهمة وضعت دعائم ما نستطيع إن نسميه (بعلم اجتماع المرأة) . إلا إننا يجب أن نؤكد على أن نظرتهم وآرائهم، ما هي إلا نتائج لظروفهم التي عاشوها وثقافاتهم الناتجة عن هذه الظروف فنجد مثلا أن أرسطو يقول:"إن الرجل قد خلق للأنشطة النبيلة والمعرفة الفكرية، أما المرأة فعلى الرغم من أن لديها روحاً فاعلة، إلا أنها وجدت من أجل الجنس فقط، وليست إلا وسيلة للتناسل من أجل المحافظة على النوع".

أما نيتشه فيقول عن المرأة: " عندما خلق الله المرأة انعدم الضجر منذ تلك اللحظة، ولكن أشياء أخرى كثيرة انعدمت كذلك".

كذلك جان جاك روسو فقد قال:"إن الرجال يعيشون حياة أفضل بدون نساء أما النساء فلا يمكن لهن أن يعشن حياة أفضل بدون الرجال"(خميس، 1985 :17-20).

أما كتابات العلماء والرواد الأوائل لعلم الاجتماع فكانت متباينة، فقد كان- أوجست كونت متحيزاً ضد المرأة بشكل عقائدي، وقد ظهرت فلسفته عن المرأة بوضوح شديد من خلال كتاباته وآرائه في الخطة الوضعية للإصلاح الاجتماعي، فكل طبقة اجتماعية ماعدا النساء، كانت توضع مقياس تدريجي من الأهمية والتخصص الوظيفي (الساعاتي، 1999: 20-29).

أما النساء فكانت عليهن مسؤولية الأخلاقيات المترلية، وأخيراً تبلور اتجاهه الفكري في اعتقاده بالنقص الخلقي والتكويني للمرأة، التي اعتقد كونت أن نضجها قد توقف عند مرحلة الطفولة (عفيفي،23).

كما نادى هربرت سبنسر بالمساواة بين حقوق المرأة والرجل كي تمكنها من منافسة الرجال، ولكنه في كتاباته الأخيرة نقض هذا الرأي، وأعلن أنه (إذا فهمت المرأة كل ما يحتويه العالم المترلي لما رضيت عنه بديلا) (مصطفى، 2002: 84-85) .

أما دوركايم : ونظرته إلى المرأة فقد حرر المذهب البيولوجي، فكان يرى إن المرأة عالمها الأول هو الأسرة، كان تحليله لبناء الأسرة النووية مبنيا على وجهة نظر ذكرية، إذا كان يرى أنه من الضروري أن ينغمس الرجل في عمله من خلال تكوين جماعات وظيفية أو مهنية، لأن استغراقه في الأسرة وانهماكه فيها لا يمدها بأساس أخلاقي سليم، لكي يمكنها أن تبقى وتستمر، لابد أن يصبح الرجال تدريجيا مرتبطين كل الارتباط بمهنهم بدلا من الاهتمام بواجباتهم المترلية ، وفي الوقت نفسه تستمر الأسرة ، وهي مملكة المرأة كونها مركز التربية الأخلاقية والأمان العاطفي .

وهناك من العلماء من كان مناصراً للمرأة وحقوقها ودورها الوظيفي وضرورة اشتراكها في العمل جنبا إلى جانب مع الرجل، بما يتلاءم مع ظروفها وحياتها فنجد كلا من (كارل ماركس – ماكس فيبر) كانا ينديان بفكرة المساواة بين الجنسين داخل نظام الزواج وربما يرجع ذلك إلى أن كل منهما كانا من أنصار المرأة وتناولت العديد من الموضوعات التي تتصل بالأدوار المختلفة للمرأة كأم، وربة بيت، وعاملة وزوجة(إسماعيل،1984: 395). وبذلك ساهموا في إرساء دعائم عديدة من التقاليد والرؤى النظرية التي شكلت مكانة المرأة في علم الاجتماع، ولكننا نجد آراءهم ما هي إلا نتاج للتراث السابق الذي تناقلوه عن ثقافاتهم بصفة عامة التي كانت لا تصب لصالح المرأة.

إذ نجد في مراجعتنا لأفكار وكتابات العديد من الفلاسفة والعلماء تحيزا إلى جانب الرجل ضد المرأة ، حتى الأديان السماوية لم تسلم من التشويه المتعمد لبعض أفكارها الساعية للإساءة إلى المرأة .

لهذا ظهرت في الآونة الأخيرة صيحات نافذة لعدد من العلماء تنادي بضرورة إعادة النظر في الكتابات التقليدية عن المرأة في علم الاجتماع، بل والدعوة إلى علم اجتماع جديد للمرأة، حتى يكون انعكاسا صادقا لواقع المرأة وأدوارها برؤية محايدة بحيث لا يغلب عليه التحيز النوعي للذكور دون الإناث أو بالنظرة التقليدية لتدني مكانة المرأة (المرجع السابق ، 395،1984) .

ثالثاً : الدراسات السابقة

1. عرض الدراسات السابقة:

عرضً لبعض الدراسات السابقة التي أجُريت حول موضوع البحث الحالي وذلك في حدود علم الباحثان وإمكانياتهما المتاحة، ولقد تم عرض هذه الدراسات من الأقدم إلى الأحدث، ومن ثم التعليق عليها بشكل عام، ومن بين هذه الدراسات التي تم الحصول عليها ما يلي:

1- دراسة عرابي والهمالي .(1983)م: بعنوان: المرأة العربية والمشاركة السياسية.

هدفت الدراسة للتعرف على مشاركة المرأة السياسية في المجتمع العربي الليبي، كما اهتمت الدراسة بدراسة الركن الاجتماعي الذي يعد ذا أهمية كبرى لحرية المرأة واعتبار حريتها ناقصة ما لم تمارس حقوقها الطبيعية.

كما استندت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي حيث بلغ حجم العينة 496 رجلا وامرأة منها 388 امرأة و 158رجلا، وتم اختيار العينة عن طريق العينة العشوائية المنتظمة.

نتائج الدراسة:

1. بينت الدراسة وجود عوامل أساسية تعوق قيام المرأة بنشاطاتها السياسية وأهمها الأسرة والبيئة الاجتماعية.
2. مقارنة بالسنوات الماضية تم ملاحظة تغير إيجابي في سلوك المرأة السياسي، ويتجلى ذلك في حضور المرأة المتزايد لجلسات المؤتمرات ، ولاشك أن هذه الظاهرة دليل على تطور وعي المرأة السياسي، وإدراكها لدورها الجديد.

ج- كشفت الدراسة وجود علاقة طردية بين متغيري التعليم واتجاهات أفراد العينة حول تولي المرأة المناصب القيادية، فكلما زاد المستوى التعليمي للإنسان كلما زادت الاستجابة لمشاركة المرأة في العمل السياسي.

د- وجود علاقة إيجابية بين متغيري المهنة واتجاهات المبحوثين بخصوص تولي المرأة المناصب القيادية.

2- دراسة القماطي . (1993) م: العوامل المؤثرة على تولي المرأة العربية الليبية المراكز القيادية .

هدفت الدراسة إلى إظهار العوامل المؤثرة على تولي المرأة المناصب القيادية.

منهج الدراسة : المنهج الوصفي ، العينة طبقية: من قطاع التعليم 246 عاملة، ومن الصحة 47 عاملة، ومن القطاعات الأخرى 24 عاملة وتوصلت الدراسة إلى .

- أهمية المستويات التعليمية المرتفعة لشغل المراكز القيادية بنسبة (93.3%) .
- هناك أثر إيجابي للتعليم على المشاركات من خلال رجوع (66%) منهن إلى القوانين أو النقابات لدعم موقفهن و تثبيت علاقتهن الوظيفية.
- كما بينت الدراسة إن نسبة 85% منهن يرجعن إلى القنوات الشرعية كالقوانين واللوائح و النقابات.

3- دراسة ألعزام. (1991) حول المشاركة السياسية في الأردن

والتي حاولت الكشف عن اتجاهات المواطنين نحو المشاركة السياسية، وعن العلاقة بين عدد من المتغيرات الديمغرافية والمشاركة السياسية، وقد أفادت بوجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين العديد من المتغيرات والمشاركة السياسية، وبينت الدراسة أن المجتمع الأردني مازال مجتمعاً محافظاً بشكل عام، وأن

ثقـــة الغالبيـــة مـــن أفـــراده بـــالأحزاب مازالـــت ضـــعيفة، كمـــا خلصـــت الدراســـة إلى أن مـــن أهـــم أســـباب عـــدم المشاركة من قبل الأفراد المبحوثين هو الخوف من الملاحقة الأمنية بالدرجة الأولى وعدم القناعة بالعمل الحزبي.

4- دراسة بلول. (2009) : التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع.

تناولت الدراسة تحليل الباحث في واقع تمكين المرأة على صعيد الممارسة والقرارات والمؤتمرات التي عقدت من قِبل الأمم المتحدة في الحث على التمكين السياسي للمرأة، أشارت الدراسة إلى بعض مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تقر بضرورة المساواة بين الأفراد في جميع حقوقهم ومنها السياسية، كذلك المؤتمرات التي عقدت، وبينت الدراسة الأسباب والمعوقات التي تحول بين المرأة والحياة السياسية والتي تلخصت في أسباب اجتماعية وثقافية كالعادات والتقاليد التي رسخت في المجتمعات العربية، كذلك المستوى التعليمي للمرأة والذي لم يكن مساويًا في النسبة بينه وبين الرجال، فضلًا عن المعوقات الاقتصادية والتشريعية.

5- دراسة عدوي. (2011) : دراسة بعنوان : تداعيات الثورة على الثقافة السياسية في المجتمعات العربية.

تطرقت الدراسة إلى توضيح الأسباب التي أدت إلى تغيير الثقافة السياسية في العالم العربي عامة ومصر خاصة، بعد ثورات الربيع العربي، وأوضحت أن من ضمن الأسباب ترسّيخ مفهوم التغيير لدى الشباب ولإدراك المواطنون لوقائع الأمور، كما أظهرت الدراسة الخصائص التي نتجت عن الثورة والتي كان من أهمها مشاركة المرأة في المظاهرات والاحتجاجات بعد أن كانت بعيدة كل البُعد عن الحياة السياسية.

2) التعقيب على الدراسات السابقة :

يمكن تلخيص الملاحظات التي برزت من خلال ما تم عرضه من دراسات سابقة في النقاط التالية :

1. هناك ندرة في الدراسات السابقة التي تناولت العوامل الثقافية وتأثيرها على مكانة المرأة ، إذ لم يجد الباحثان حسب إطلاعهما إلا دراسة واحدة أجريت في هذا السياق، في المجتمع المصري. ولا يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة على المجتمع الليبي لاختلاف خصوصياته الثقافية عن المجتمع المصري .
2. بينت الدراسات السابقة أن مكانة المرأة تتأثر بالعديد من العوامل كالقيم ، ونوع الإقامة (داخل المدينة وخارجها) ، ومستوى الدخل.
3. أجريت بعض الدراسات السابقة في فترات قديمة وبالتالي فهي لا تُسهم في رصد أثر الظروف والتغيرات المعاصرة على المشكلات الاجتماعية للمرأة ومكانتها في المجال السياسي، مما يتطلب استمرار الاهتمام بالبحث العلمي حول مشكلات المرأة في الوقت الراهن .
4. استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وتحديد ملامح الإطار النظري للدراسة، وكذلك في تحديد نوع الدراسة وإعداد صحيفة المقابلة واختيار الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات وفي مقارنة نتائجها بنتائج الدراسة الحالية.

ثالثاً : الإجـــــراءات المنهجيـــــة للبحث :

1- منهـــــج البحث :

إن تحديد منهج الدراسة يتوقف على طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، بالإضافة إلى الإمكانيات الفنية والمادية المتاحة للباحث (التير، 1999، 42) .

ولتحقيق أهداف البحث تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى دراسة خصائص معينة لمشكلة محدَّدة من المشكلات الثقافية التي تعاني منها إحدى فئات المجتمع وهي المرأة، واستخدم من أساليب هذا المنهج، أسلوب المسح بالعينة لتحقيق الهدف الأول والثاني وأسلوب المقارنة لتحقيق الهدف الثالث والرابع.

ويقصد بأسلوب المسح بأنه " محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين أو عينة معينة منه ، وذلك عن طريق استخدام استمارة بحث أو مقابلة " (الهمالي، 1999، 122) . كما يعرف أسلوب المقارنة بأنه : التفسير العلمي عبر الكشف عن العلاقة بين المتغيرات (قدور ، 2007 ، 143) .

2- مجتمع البحث :

يُعرف مجتمع البحث بأنه " مجموعة وحدات الدراسة لتي يـــراد الحصول على بيانات منها أو عنها " (الهمـــالي، 1999: 158) وفي هـــذه البحث فإن موضوع اهتمام البـــاحثان هن طالبات أكاديمية الدراسات العليا – بنغازي (الأدبي والعلمي)

3- عينة البحث :

حيث تكونت عينة البحث من (50) طالبة، حسب التخصص والأقسام، تم اختيارهن بطريقة العينة المتاحة، نظراً لعدم توفر قوائم بالمجتمع الأصل كذلك وجود بعض العراقيل الإدارية بالأكاديمية .

4- أداة البحث:

إن أداة البحث، أو وسيلة جمع البيانات الرئيسية في هذا البحث استمارة الاستبيان، فاختيار الاستبيان كوسيلة لجمع بيانات الدراسة يتفق مع طبيعة مشكلة البحث وأهدافه وتساؤلاته وصفات أعضاء العينة، من حيث إن هذا البحث أُجري على مجتمع أفراده من المتعلمين.

ويعرف الاستبيان بأنه " عبارة عن مجموعة أسئلة تدور حول موضوع معين، وتقدم لعينة من الأفراد للإجابة عنها، وتعد هذه الأسئلة بشكل واضح بحيث لا تحتاج أي شرح إضافي، وتجمع معا في شكل استمارة (التير، 2015 :128).

تم إعداد الاستمارة وفقاً للخطوات التالية :

1- قام الباحثان بالإطلاع على بعض الأدبيات والبحوث الميدانية المرتبطة بموضوع البحث، والتي تمكنهما من الحصول على بعض المراجع والتقارير للوقوف على الأبعاد الواجب دراستها والتي يجب أن تشملها أسئلة الاستبيان.

2- تم حصر وتحديد العوامل والمشكلات الثقافية التي قد تواجه المرأة في المشاركة السياسية داخل محيط الأسرة وخارجها والتي تتمثل في جانبين رئيسيين في استمارة الاستبيان.

3- تم صياغة البيانات الأولية والأبعاد الفرعية للعوامل والمشكلات الثقافية للمرأة في المجال السياسي، وتضمنت صحيفة المقابلة متغيرات وأبعاداً أساسية تتمثل في :

1. بيانات أولية عن المرأة مثل: الحالة الاجتماعية، التخصص، الدخل، المهنة، السكن البيئة، وغيرها وكان عدد الأسئلة الخاصة بها خمسة أسئلة.

2. الجانب الثقافي ومشاركة المرأة سياسياً : و يشتمل على أهم العوامل والمشكلات الثقافية التي تواجه المرأة وتؤثر على مشاركتها سياسياً داخل محيط الأسرة، وخارجها وكان عدد الأسئلة الخاصة بهذا المحور (16) سؤالاً .

وكان تحت هذا المحور سؤالٌ مفتوحٌ يتيح للمبحوثات التعبير عن رأيهن .

صدق وثبات الاستمارة :

1) الصدق:

للتأكد من الصدق، قام الباحثان بحساب الصدق عن طريق ارتباط كل فقرات الاستبيان بالدرجة الكلية له، وعلاقة الفقرات ببعضها، وصدق تمييز الفقرات الإيجابية عن السلبية، والجدول التالي يوضح نتائج ذلك الارتباط .

جدول رقم (1) معاملات صدق ارتباط فقرات المقياس بالدرجة الكلية لمعوقات المشاركة السياسية

نوع الصدق	صدق اتساق الفقرات بالدرجة الكلية	صدق اتساق الفقرات ببعضها	صدق تمييز الفقرات
العينة الكلية	0.71	0.73	0.69
عينة العلمي	0.81	0.72	0.70
عينة الأدبي	0.68	0.81	0.60

يتضح من الجدول السابق أن معاملات ارتباط فقرات المقياس تُعد مؤشراً على الصدق للاستبيان.

ب- ثبات الاستمـــارة:

2) الثبات :

لحساب الثبات تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية من خلال الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**Spss**)، على عينة الدراسة الأساسية والتي قوامها (**50**).

وفي هذه الدراسة قد تم حسابه بطريقة ألفاكرونباخ، والتجزئة النصفية وقد بلغ الثبات بهذه الطريقة، والجدول التالي يوضح نتائج التحليل وفقاً لهذه الطريقة .

جدول (2) معاملات الثبات

ت	نوع الثبات	عينة الأدبي	عينة العلمي	العينة الكلية
1	ألفاكرونباخ	0.88	0.73	0.81
2	التجزئة النصفية	0.71	0.73	0.88

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات ارتباط الثبات قوية تدل على جودة الاستبيان في التقليل من الأخطاء العشوائية.

5- مجالات الدراسة :

1) المجال المكاني : تحدد المجال المكاني " الجغرافي " للدراسة في أكاديمية الدراسات العليا – بنغازي .

2) المجال البشري : تحدد المجال البشري للدراسة في الطالبات المقيمات في مدينة بنغازي والمناطق المجاورة لها من التخصصين (أدبي ,علمي) .

3) المجال الزمني : استغرق البحث مدة ثلاثة أشهر.

6- الأساليب الإحصائية المستخدمة :

تم معالجة البيانات عن طريق الحاسب الآلي وفقاً لبرنامج الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**Spss**) ، واستخدم الباحثان من الأساليب الإحصائية لهذا البرنامج ما يلي :

1-التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتحديد خصائص عينة البحث .

2-الوسط المرجح والوزن المئوي لتحديد المعوقات الثقافية التي تواجه المرأة في مجال المشاركة السياسية.

3-اختبار (ت) لحساب دلالة الفروق بين المرأة خارج مدينة طرابلس وداخلها في المشاركة السياسية بوجه عام، وكذلك لحساب دلالة الفروق بين الأدبي و العلمي.

4- تحليل التباين أحادي الاتجاه وذلك لحساب دلالة الفروق في المشاركة السياسية وفقاً للمتغيرات التالية : المهنة، الدخل، السكن .

رابعاً: تحليل البيانات وعـــرض النتائج

أولاً:- تحليل البيانات الخاصة بخصائص العينـــة :

لقد تم تحليل البيانات الخاصة بخصائص العينة، من خلال التوزيعات التكرارية والنسب المئوية ، التي تم عرضها في الجداول التالية :

1- توزيع المبحوثات حسب التخصص :

جدول رقم(3) يوضح توزيع المبحوثات حسب التخصص

التخصص	ك	%
علمي	23	46
أدبي	27	54
المجموع	**50**	**100**

يتضح من الجدول رقم (3) أن نسبة الطالبات المتخصصات أدبي أعلى نسبة حيث بلغت (56%)، بينما نسبة الطالبات المتخصصات علمي كانت أقل نسبة (46%) . ويرى الباحثان أن هناك اهتمام كبير في الآونة الأخيرة بالتخصصات الأدبية وذلك نتيجة لوعي الناس بهذه التخصصات لما لها من دور في بناء المجتمعات الحديثة .

2- توزيع المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية :

جدول رقم(4) يبين توزيع المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	%
عزباء	20	40
متزوجة	18	36
أرملة	9	18
مطلقة	3	6
المجموع	**50**	**100**

تبين من الجدول رقم (4) أن فئة العازبات تمثل أعلى نسبة (40%)، بينما أقل نسبة كانت لفئة المطلقات حيث لم تتجاوز (6%) . ويمكن القول أن العينة تعكس حقيقة الواقع السكاني الليبي ، ولكن نسبة العزاب في العينة لا تعكس فقط التركيبة السكانية في المجتمع الليبي المشار إليها ولكن تظهر بوضوح ظاهرة تأخر سن الزواج بين الشباب الليبي نتيجة لأسباب مختلفة لعل أهما الاتجاه نحو التعليم .

3- توزيع المبحوثات حسب العمر:

جدول رقم(5) يوضح توزيع المبحوثات حسب العمر

العمر	ك	%
25- 29	12	24
30- 34	11	22
35- 39	14	28
40- فما فوق	13	26
المجموع	**50**	**100**

يتبين من الجدول رقم (5) أن أعلى نسبة في أعمار المبحوثات كانت تتراوح بين(35- 39)، بينما كانت أقل نسبة لأعمار المبحوثات تتراوح ما بين (30- 34)، وهذا يدل على تجانس أعمار المبحوثات . وأن العينة قد تضمنت كل الفئات العمرية تقريباً

4- توزيع المبحوثات حسب الدخل :

جدول رقم(6) يبين توزيع المبحوثات حسب الدخل

الدخل	ك	%
لا يوجد	5	10
أقل من 1000	10	20
2000-1000	12	24
3000-2000	23	46
3000 فما فوق	0	0
المجموع	**50**	**100**

لتحديد الدخل الشهري للمبحوثات قام الباحثان بحصر فئات الدخل في خمس فئات ، وفي ضوء إجابات أفراد العينة حصدت فئات الدخل النسب التالية : (2000 – 3000) بنسبة 46 % ، تليها فئة الدخل (1000- 2000) بنسبة 24% ، بينما لم تحقق فئة (3000 فما فوق) أي نسبة تذكر . إن النسبة العالية من مفردات العينة الذين دخلهم (2000- 3000) دينار شهريا تعكس النسبة العالية من مفردات العينة هن من الموظفات في الدولة ، حيث الرواتب مرتفعة بعد الزيادة الأخيرة لجميع قطاعات الدولة .

5- توزيع المبحوثات حسب محل الإقامة:

جدول رقم(6) يوضح توزيع المبحوثات حسب محل الإقامة

محل الإقامة	ك	%
داخل بنغازي	30	60
خارج بنغازي	20	40
المجموع	**20**	**100**

يتضح من الجدول رقم (6) أن نسبة الفتيات القاطنات داخل مدينة بنغازي كانت (60%) ، بينما كانت نسبة الفتيات القاطنات خارج مدينة بنغازي (40 %).

2- تحليل البيانات الخاصة بتساؤلات الدراسة:

يمكن عرض تحليل البيانات الخاصة بتساؤلات الدراسة من خلال النقاط التالية :

1. تحليل البيانات الخاصة بالتساؤل الأول ونصه : ما أهم المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة الليبية ؟

للإجابة على التساؤل السابق تم حساب الوسط المرجح والوزن المئوي لاستجابات عينة الطالبات، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج، تم عرضها وفقاً لمحاور استمارة الاستبيان على النحو التالي :

جدول رقم (7) يوضح ترتيب أهم المشكلات حسب الوسط المرجح والوزن المئوي لها

م	المعوقات	الوسط المرجح	الوزن المئوي	الترتيب
1	هل معاملة أسرتك لا تقل عن أخوك في القدرات والمواهب من خلال المشاركة في قرارات الأسرة ؟	1.33	44.33	12
2	مشاركة المرأة لا تتساوى مع الرجل في القدرات فهي ضعيفة الإرادة حسب تقاليد المجتمع	1.67	55.66	3
3	تقاليدنا الاجتماعية تحول دون توليك لدور قيادي في المجتمع	1.63	54.33	5
4	تقاليدنا الاجتماعية عائق لمشاركة المرأة دور قيادي مع الرجل	1.38	46	9
5	إن صناعة القرار من الاعتقاد السائد وظيفة الرجل أكثر من المرأة	1.64	54.66	4
6	إن الاعتقاد السائد حول مكان المرأة المناسب هو البيت عائق من عوائق ترشحها سياسياً	1.67	55.66	3
7	إن الاعتقاد السائد حول عدم تقبل الرجل سيادة المرأة علية في مجال	1.18	39.33	13

	العمل عائق من عوائق مشاركتها السياسية			
8	الفهم الخاطئ للبعض النصوص الدينية عائق من عوائق مشاركة المرأة السياسية	1.6	53.66	6
9	هل ترى نظرة المجتمع بان العمل السياسي للمرأة عامل من عوامل تأخر الزواج	1.16	38.66	15
10	هل ترى عدم قبول الرجل للمرأة العاملة في الجانب السياسي عامل من عوامل العزوف عن المشاركة السياسية	1.74	58	1
11	هل ترى بان نظرة بعض القيم للإنجاب لدى المرأة عامل من عوامل العزوف عن المشاركة السياسية	1.36	45.33	11
12	هل تري إن بعض المفاهيم المغلوطة ثقافيا مثل المرأة ناقصة عقل ودين عامل من عوامل العزوف عن المشاركة السياسية	1.17	39	14
13	عدم فهم مكانة المرأة في الدين الإسلامي عامل من عوامل العزوف عن المشاركة السياسية	1.46	48.66	8
14	بعض الأمثلة الموروثة من الماضي عامل من عوامل العزوف عن المشاركة السياسية	1.37	45.66	10
15	تنميط الأدوار النوعية في التربية الأسرية عامل من عوامل العزوف عن المشاركة السياسية	1.53	51	7
16	عدم تولي المرأة مكانة قيادية في الأسرة عائق من عوائق مشاركتها السياسية	1.68	56	2
متوسط الوزن المئوي الكلي 60.85				

بالنظر في الجدول رقم (7) يتبين أن الوزن النسبي العام لهذه المعوقات مرتفع بنسبة (60.85)، مما يدل على تجذر هذه المعوقات في ثقافة المجتمع الليبي، أما بشكل جزئي نجد أن تأتي بالترتيب الأول من بين أهم المعوقات فقرة عدم قبول الرجل للمرة العاملة في الجانب السياسي، بوزن مئوي مرجح بلغ (58) ، وتأتي بالترتيب الثاني معوقة عدم تولي المرأة مكانة قيادية في الأسرة عائق من عوائق مشاركتها السياسية، بوزن مئوي مرجح بلغ (56) ، وفي الترتيب الثالث معوقة عدم تساوي المرأة مع الرجل من ناحية ضعف القدرات الإرادية حسب تقاليد المجتمع و معوقة مكان المرأة المناسب هو البيت عائق من عوائق ترشيحها سياسيًا تأتي بوزن مئوي مرجح بلغ (55.66).

ويستمر ترتيب هذه المعوقات حسب ما هو موضح بالجدول السابق حتى أقل المعوقات والتي تتمثل في نظرة المجتمع للمرأة في مشاركتها السياسية عامل من عوامل تأخرها عن الزواج، بوزن مئوي مرجح بلغ (38.66). وهذا يشير إلى إن ثقافة المجتمع الليبي تقف عائق أمام مشاركة المرأة سياسياً.

2- تحليل البيانات الخاصة بالتساؤل الثاني ونصه :هل هناك فروق في المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية وفقاً للتخصص ومحل الإقامة. تمت الإجابة على هذا التساؤل من خلال النقاط التالية :

ولتحقيق ذلك تم حساب قيمة (ت) لدلالة الفرق بين المتوسطي في المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية وتم التوصل لمجموعة من النتائج تم عرضها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (8) يبين نتائج اختبارات لحساب دلالة الفرق بين المتوسطي في المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية وفقاً للتخصص و محل الإقامة

البيان	التخصص	المتوسط	الانحـــــراف	ت المحسوبة	درجة الحرية	الدلالـــــــة
المعوقات الثقافية	أدبي علمي	10.07 11.87	4.48 4.4	0.32	48	0.674
المعوقات الثقافية	داخل المدينة خارج المدينة	45.71 45.63	4.54 4.4	0.12	48	0.234

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة (ت) للفروق بين متوسطي استجابات العينة لطالبات العلمي والأدبي على محور المعوقات الثقافية بلغت (0.32) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بما يعني عدم وجود فروق بين العلمي والأدبي في المعوقات الثقافية بشكل عام .

كما يتضح من نفس الجدول السابق بأن قيمة (ت) للفروق بين متوسطي الطالبات داخل بنغازي وخارجها على محور المعوقات بشكل عام بلغت (0.12) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) ، بما يعني عدم وجود فروق بين من هن داخل المدينة وخارجها في المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية.

3 – تحليل البيانات الخاصة بالتساؤل الخامس ونصه :هل تختلف المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة الليبية وفقاً لمستوى الدخل والحالة الاجتماعية و العمر؟ وللإجابة على التساؤل الخامس تم استخدام تحليل التباين أحـــادي الاتجـــاه لحساب دلالة الفـــروق في المعوقات الثقافية وفقاً للمتغيرات السابقة ، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج سيتم عرضها في النقاط التالية :

جدول رقم (9) يبين الفروق في المعوقات الثقافية للمرأة الليبية في مجال المشاركة السياسية وفقاً لمستوى الدخل والحالة الاجتماعية و العمر

البيان	**مصدر التباين**	**مجموع المربعات**	**درجة الحرية**	**متوسط المربعات**	**ف**	**الدلالة**
الفروق في العمر	بين المجموعات داخل المجموعات المجمـــــوع	110,878 233,442 344.32	3 46 49	35,176 18,587	1,862	0.931
الفروق في الحالة الاجتماعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجمـــــوع	324,3 3,345 669.6	3 45 49	64,975 18,378	3.535	0.231
الفروق في فئات الدخل	بين المجموعات خارج المجموعات **المجمـــــوع**	153,66 296,34 **450**	4 45 **49**	170,737 46,373	3.682	0.123

يشير الجدول رقم (9) إلى قيمة (ف) لحساب الفروق في المعوقات الثقافية وفقاً لفئات العمر قد بلغت (1.892) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بأن ليست هناك فروقٌ في المعوقات الثقافية وفقاً لفئات العمر .

كما يتضح من الجدول السابق بأن قيمة (ف) لحساب الفروق في المعوقات الثقافية وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية قد بلغت (3.535) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يبين بأن ليست هناك فروقٌ في المعوقات الثقافية وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية .

وكذلك يتبين من نفس الجدول السابق بأن قيمة (ف) لحساب الفروق في المعوقات الثقافية وفقاً لمستوى الدخل بلغت (3.682) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يشير بأن ليست هناك فروقٌ في المعوقات للطالبات وفقاً لمتغير الدخل.

عرض النتائج:

عرض النتائج الخاصة بخصائص العينة:

1. إن نسبة الطالبات المتخصصات أدبي أعلى نسبة حيث بلغت (56%)، بينما نسبة الطالبات المتخصصات علمي كانت أقل نسبة (46%).
2. إن فئة العازبات تمثل أعلى نسبة (40%)، بينما أقل نسبة كانت لفئة المطلقات حيث لم تتجاوز (6%).
3. إن أعلى نسبة(46%) كانت من الفتيات التي يتراوح دخلهن (2000- 3000).
4. إن نسبة الفتيات القاطنات داخل مدينة بنغازي كانت (60%) ، بينما كانت نسبة الفتيات القاطنات خارج مدينة بنغازي (40 %).

ثانيا: عرض النتائج الخاصة بتساؤلات البحث:

1-تبين أن الوزن النسبي العام للمعوقات الثقافية مرتفع بنسبة (60.85)، مما يدل على تجذر هذه المعوقات في ثقافة المجتمع الليبي، أما بشكل جزئي نجد أن تأتي بالترتيب الأول من بين أهم المعوقات فقرة عدم قبول الرجل للمرة العاملة في الجانب السياسي، بوزن مئوي مرجح بلغ (58) ، وتأتي بالترتيب الثاني معوقة عدم تولي المرأة مكانة قيادية في الأسرة عائق من عوائق مشاركتها السياسية، بوزن مئوي مرجح بلغ (56) ، وفي الترتيب الثالث معوقة عدم تساوي المرأة مع الرجل من ناحية ضعف القدرات الإرادية حسب تقاليد المجتمع و معوقة مكان المرأة المناسب هو البيت عائق من عوائق ترشيحها سياسيا تأتي بوزن مئوي مرجح بلغ (55.66). ويستمر ترتيب هذه المعوقات حتى أقل المعوقات والتي تتمثل في نظرة المجتمع للمرأة في مشاركتها السياسية عامل من عوامل تأخرها عن الزواج، بوزن مئوي مرجح بلغ (38.66).

2 – عدم وجود فروق بين العلمي والأدبي في المعوقات الثقافية بشكل عام حيث أن قيمة (ت) للفروق بين متوسطي استجابات العينة لطالبات العلمي والأدبي على محور المعوقات الثقافية بلغت (0.32) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

3-كما يتضح بأن قيمة (ت) للفروق بين متوسطي الطالبات داخل طرابلس وخارجها على محور المعوقات بشكل عام بلغت (0.12) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) ، بما يعني عدم وجود فروق بين من هن داخل المدينة وخارجها في المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية.

3- ليست هناك فروقٌ في المعوقات الثقافية وفقاً لفئات العمر حيث قيمة (ف) لحساب الفروق في المعوقات الثقافية وفقاً لفئات العمر قد بلغت (1.892) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) .

4-اتضح أن قيمة (ف) لحساب الفروق في المعوقات الثقافية وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية قد بلغت (3.535) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يبين بأن ليست هناك فروقٌ في المعوقات الثقافية وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية .

5-تبين أن قيمة (ف) لحساب الفروق في المعوقات الثقافية وفقاً لمستوى الدخل بلغت (3.682) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يشير بأن ليست هناك فروقٌ في المعوقات للطالبات وفقاً لمتغير الدخل.

التوصيـــات:

1. تفعيل دور المؤسسات الإعلامية والاجتماعية والتربوية والسياسية بتوعية المجتمع بأهمية دور المرأة في المشاركة السياسية وكسر القيود الثقافية التي تمنعها عن ذلك.
2. تفعيل دور وسائل الإعلام في توعية الأسرة وعدم التنميط النوعي بمكانة المرأة السياسية ومشاركتها في القرار السياسي.
3. يوصي الباحثان بتفعيل دور المؤسسات الحقوقية حول العدالة بين الرجل والمرأة في تولي المناصب السياسية.
4. ويوصي الباحثان أيضاً بتفعيل حق المرأة الليبية في التعامل كمواطنة لها كافة الحقوق السياسية والفكرية .... الخ .
5. كما يوصي الباحثان على إنشاء اتحاد نسائي يضمن كافة التوجهات والخصوصيات المجتمعية، ويكون بمثابة انطلاقه للتقارب وخلق صيغ تفاوضية جماعية لمطالب المرأة الليبية.
6. تشجيع المشاركة السياسية للمرأة الليبية على مستوى البلديات، باعتبارها مجال فعال لتدريب المرأة على الممارسة السياسية والتواصل مع مواطنيها.
7. وضع قانون يلزم وسائل الإعلام المختلفة بنقل الحقائق لحذف الصورة الذهنية السيئة عن المرأة الليبية.

المراجـــع

القواميس والموسوعات:

1. أبو مصلح، عدنان، معجم علم الاجتماع، الأردن: دار السلامة المشرق، 2006.

الكتب:

1. أبراش، إبراهيم، علم الاجتماع السياسي، ط1، عمان: دار الشرق، 1998.
2. إسماعيل، جلال، المرأة والثقافة والمجتمع، الإسكندرية: دار المعارف، 1984.
3. إسماعيل، زكي محمد، الانثربولوجيا والفكر الإنساني، جدة: شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، 1982.
4. التير، مصطفى عمر، مبادي وأسس البحث الاجتماعي، طرابلس: ليبيا، 2015.

5. _____، مقدمة في مبادي وأسس البحث الاجتماعي، بنغازي: شركة الجديد للطباعة والنشر،1999.
6. الدجاني، احمد صدقي، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي: عمان، 1989.
7. الساعاتي، سامية، علم اجتماع المرأة، القاهرة ، دار الفكر العربي، 1999.
8. السعداوي، نوال، المرأة والجنس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1990.
9. السيد عليوة، وآخرون،المشاركة السياسية موسوعة الشباب السياسية،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: القاهرة، 2000.
10 – الشرعة، فراس، المشاركة السياسية في الريف العماني، رسالة ماجستير جامعة البيت المفرق، 1999.
11 – النقشبندي، بارعة، مخادمة، ذياب، المشاركة السياسية لطلبة الجامعات الأردنية: 2001.
12 – المرنيسي، فاطمة ، العابرة المكسورة الجناح: شهرزاد ترحل إلى الغرب، ترجمة: فاطمة الزهراء، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2002.
13 – الهمالي، عبد الله عامر، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1999.
14 – اليسير، العربي صالح، واقع المرأة في المجتمع المعاصر، الواقع الاجتماعي، بحث مقدم للندوة العلمية(المرأة بين مقتضيات التشريع وتحديات العصر)، 2004.
15 – بيرسن،كوهن: النظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة عادل مختار الهواري الأزارقية: دار المعرفة الجامعية،1951.
16 – حدادي، وليدة منير،الانترنيت والقيم السياسية، عمان: دار أسامة لنشر والتوزيع، ط1، 2020.
17 – خميس،محمد عوض، دفاعا عن المرأة، دراسة نفسية اجتماعية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1985.
18 – شتا، السيد علي، نظريات علم الاجتماع، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993.
19 – عبدالفتاح، كاميليا إبراهيم ، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984.
20 – عبدالوهاب، طارق، سيكولوجية المشاركة السياسية في البيئة العربية: القاهرة، دار غريب، 1999.
21 – عمر، أيمن نور الدين ، العولمة ومستقبل البشرية، دار لبنان للطباعة والنشر: بيروت، 2000.
22 – غليون،علي، وآخرون، المشاركة السياسية في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية: مجلة25، عدد 04، 2004.
23 – فؤاد،عاطف أحمد، علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.
24 – قدور ، نجاح ، طرق البحث العلمي ، الزاوية : دار شموع الثقافة ، 2007 .
25 – لطفي، طلعت إبراهيم، النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، القاهرة: دار غريب، 2009.
26 – مصطفى، عبد الكريم علي،"اتجاهات الشباب نحو خروج المرأة للعمل"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمر المختار،كلية الآداب،2002.

الرسائل العلمية:

1– ألعزام، عبد المجيد ، الوعي السياسي والمشاركة السياسية للمرأة الريفية في الأردن،الجامعة الأردنية: عمان، الأردن، 1991.

2- القماطي، أمال عبد السلام، العوامل المؤثرة على تولي المرأة العربية الليبية المركزية القيادية،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس: بنغازي، 1993.

3- بلول، صابر، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق:2009 .

4- عدوي، محمد أحمد علي ، تداعيات الثورة على الثقافة السياسية في المجتمعات العربية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2011.

5- عرابي،عبد القادر والهمالي، عبد الله ، المرأة العربية والمشاركة السياسية، منشورات جامعة قاريونس، 1983.